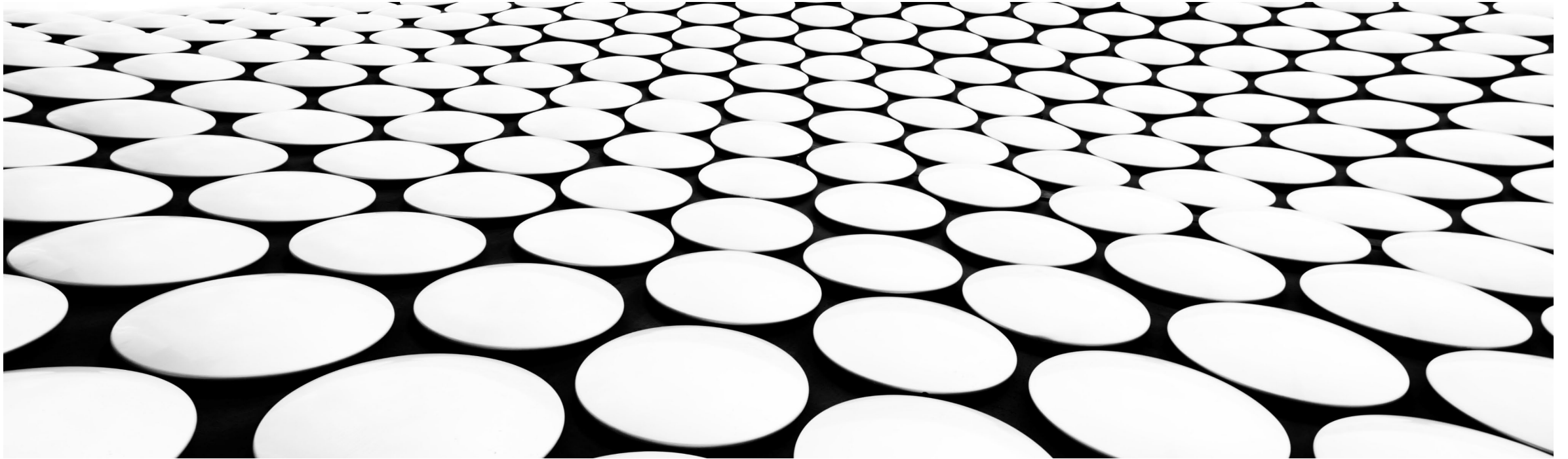


إعادة هندسة البيئة المصرفية اليمنية كركيزه حيوية لبناء اقتصاد حديث

RASHEED ALANESI MBA,DMA,ACAMS,CIA,EMC



عدد البنوك كما في ديسمبر ٢٠٢٣

- أرتفع عدد البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية الخاضعة لرقابة البنك المركزي اليمني خلال العام الماضي ليصبح عددها في نهاية ديسمبر 2023م 26 بنك، تقسم بحسب طبيعة نشاطها وملكيته إلى 5 بنوك إسلامية،
- 3 بنوك تقليدية حكومية، 5 بنوك تقليدية محلية خاصة، 4 فروع لبنوك عربية وأجنبية، 9 بنوك تمويل أصغر وتقدم تلك البنوك خدماتها المختلفة للجمهور من خلال 599 فرع ومكتب موزعة على مناطق متفرقة في الجمهورية، ووفقا لتقارير البنوك الإحصائية فقد أرتفع عدد الحسابات المفتوحة في نهاية ديسمبر

عدد الحسابات المفتوحة

- أرتفع عدد الحسابات المفتوحة في نهاية ديسمبر 2023م إلى حوالي (5,710,946) حساب بزيادة قدرها 888,391 حساب عن عدد الحسابات المفتوحة
- حتى ديسمبر 2022م دلالة على ارتفاع نسبة الشمول المالي نتيجة انتشار البنوك في مناطق أوسع وزيادة إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المصرفية والمالية.

تركز البنوك

- تتركز الخدمات المصرفية الشاملة بشكل أساسي في المدن الرئيسية وتفتقر المدن الأخرى والمناطق الريفية إلى بعض تلك الخدمات باستثناء خدمة التحويلات المالية التي تتم عن طريق فروع البنوك وفروع شركات ومنشآت الصرافة ومكاتب البريد المنتشرة في تلك المناطق.

أصول البنوك

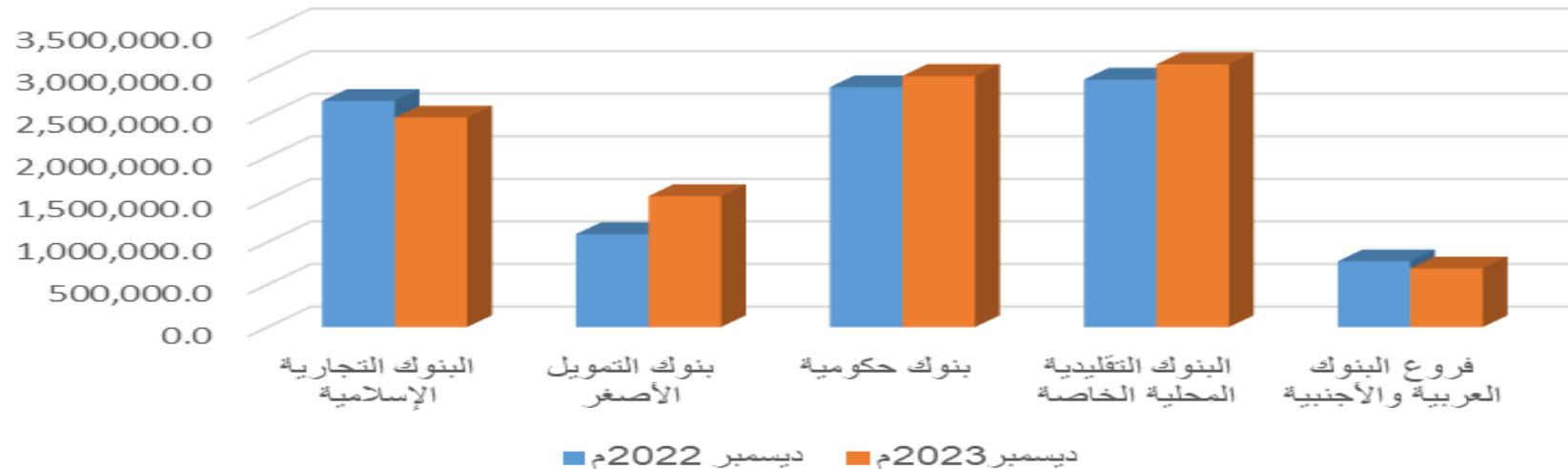
الأسفل	نسبته إلى إجمالي الأصول
1	أرصدة البنوك لدى البنك المركزي
2	أرصدة البنوك لدى البنوك والمراسلين في الخارج
3	الإستثمارات في الأوراق المالية المحلية (أذون الخزانة والسندات الحكومية)
4	أرصدة القروض والتسهيلات (العاملة وغير العاملة)
	%21
	%19
	%18
	%15

تعثر البنوك

- بسبب أزمة السيولة النقدية الحادة التي شهدتها القطاع المصرفي في الأعوام الماضية وعدم قدرة الدولة على تسهيل إلتزاماتها تجاه البنوك، فإن معظم البنوك ل تزال حتى الآن عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، وما زالت تقوم بوضع سقوف على السحوبات النقدية بالعملة المحلية بحسب ظروف السيولة النقدية المتوفرة لديها، الأمر الذي يقلل من ثقة الجمهور بالبنوك ويجعلهم يحجمون عن إيداع مواردهم النقدية لديها.

تطور أصول البنوك

رسم بياني رقم (1)
تطور أصول البنوك حتى نهاية ديسمبر 2023م



نتيجة

- من نظرة مبسطه على الأرقام السابقة يظهر جليا واقع البنوك ومن هذه المؤشرات:
- ان البنوك تعتمد على الدين العام في استثمارتها الذي يركز على الباب الأول والثاني خلال السنوات السابقة ولا يوجد جانب استثماري
- دور البنوك في تمويل القطاع الخاص محدود جدا وبذلك لن يسهم في أي تنمية مستقبلية
- حجم النمو الافقي في البنوك اكبر بكثير من النمو الراسي وما يظهر من ارقام يتضح انه تم عادة توزيع الحصص وليس استقدام حصص جديده

ما الذي نحتاجه لتطوير بيئة العمل المصرفي

[التطوير المؤسسي الحكومي](#)

[تطوير عمل البنوك](#)

إعادة هيكلة البنك المركزي

b. إعادة هيكلة البنك المركزي اليمني لتشمل خدمات البنك المركزي الثلاث :

a. سياسة نقدية

b. إدارة استثمارات الحكومة

c. الرقابة على البنوك

d. إدارة حسابات الحكومة - حاليا

b. تطوير أنظمة المدفوعات

a. تطوير أنظمة البنك المركزي

b. تطوير أنظمة الربط الشبكي بين البنوك وغيرها من وسائل الدفع الإلكتروني والاعتماد على شركات المساهمة العريضة – شبكة الحوالات الموحده نموذجا

c. تشجيع التحول الإلكتروني وإنشاء الخدمات الإلكترونية – كوسيلة لجذب استثمارات في الاتصالات وتسهم البنوك في تطوير البنية التحتية للاتصالات

b. تحديث القوانين واللوائح والتعليمات المنظمة

a. تحديث قانون البنك المركزي اليمني

b. تحديث قانون المعاملات الالكترونية

c. تحديث قانون البنوك وقانون البنوك الإسلامية

d. تحديث تعاملات البنك المركزي الخاصة بالاقتراض وحدود سقوف الإقراض والتمويلات

تطوير البنوك

- تقليل عدد إنشاءات وشركات الصرافة التوقف عن منح تراخيص في المدن الرئيسية
- التحول لخدمة المناطق النائية
- الالتزام بالشبكات الموحدة واستخدام المحافظ الإلكترونية
- رفع الرسوم للتراخيص السنوية
- زيادة متطلبات الشفافية وإصدار القوائم المالية
- حظر فتح حسابات للعملاء
- الفصل بين شركات الصرافة لبيع العملات الأجنبية وشركة خاصة بالتحويلات
- إلزام الصرافين بإيداع ١٠٠% من معلقات الحوالات أو أي حسابات مفتوحة لديها

- تشجيع شركات ومنشآت الصرافة للتحويل الى بنوك تمويل اصغر كمرحلة أولى
- منح حوافز للتحويل الى بنوك تمويل اصغر
- رفع راس مال بنوك التمويل الأصغر
- إلزام البنوك بنسب محددة في تمويل مشاريع التمويل الأصغر

- رفع الحد الأدنى لرأس المال الى درجات كبيرة وعدم إعطاء فترة مهله طويلة لتشجيع البنوك على الاندماج وانشاء بنوك عملاقة
- تسهيل منح تراخيص لبنوك تقليدية او إسلامية بشرط الاندماج بين بنوك التمويل الأصغر
- الزام البنوك بإنزال اسهم للاكتتاب العام

- تشجيع انشاء بنوك الكترونية كاملة
- إعادة هيكلة البنوك الحكومية لتحويل اداراتها الى القطاع الخاص
- حوكمة البنوك بشكل كامل
- انشاء سوق لبيع اسهم البنوك بين المواطنين واستكمال إجراءات متطلبات انشاء السوق
- تسهيل بيع وشراء اسهم البنوك
- الزام البنوك باتباع تعليمات صارمة في الشفافية وإصدار القوائم
- تشجيع البنوك على رفع نسب الأرباح للمساهمين وتشجيع المساهمة في البنوك